محليات

غلاونجي: الحكومة مستمرة بإيصال كل ما يلزم للمتضررين

| ميليا عبد اللطيف

أكد المهندس عمر غلاونجي نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات وزير الإدارة المحلية رئيس اللجنة العليا للإغاثة خلال لقائه بيتر ماورير رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ضرورة إيصال المساعدات الإغاثية والإنسانية لمستحقيها بشكل مستمر ومنظم وفي الوقت المناسب رغم الصعوبات والمعوقات التي تعترض عملها.

وأشار غلاونجي إلى مسؤولية التنظيمات الإرهابية عن معاناة المواطنين السوريين حيث قامت تلك التنظيمات أكثر من مرة باعتراض قوافل المساعدات الإنسانية، مؤكداً أن الحكومة السورية مستمرة في اتخاذ الإجراءات اللازمة كافة لإيصال كل ما يلزم للمتضررين أينما وجدوا على امتداد الجغرافية السورية.. لما لذلك من أهمية في التخفيف من آثار الأزمة وتداعياتها عليهم.

ولفت نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات إلى الدور المهم الذي تضطلع به اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مجال العمل الإنساني والإغاثي وذلك بالتنسيق مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، مشدداً على ضرورة احترام السيادة الوطنية السورية بغية تحقيق الاستفادة القصوى من إمكانيات اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية للمواطنين المتضررين جراء الحرب وفي المناطق والمحافظات كافة.

من جهته قدم ماورير لمحة عن عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية وأهم ما تم إنجازه من اللجنة خلال السنوات الماضية، وما يتم انجازه حالياً، إضافة إلى خطة عمل اللجنة لعام الحالي.. معرباً عن ارتياحه للتعاون بين الجانبين، إضافة إلى زيادة التنسيق والتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري كذلك التزام اللجنة القيام بعملها باستقلالية وحيادية.

من يتحمل المسؤولية.. المواطن أم البلدية؟!

| طرطوس- الوطن

الشكوى التي بين أيدينا ربما تكشف آلية تعاطي جهاتنا العامة مع مشاكله المزمنة والمستجدة.. إما بالسكوت أو التعامي عن وجودها فمثلا تقدم إلينا مالكو الفضلات والعقارات المبيعة من مجلس مدينة طرطوس بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨..

الذين تقدموا باعتراض على الإجراءات المتخذة من مدينة طرطوس لتنفيذ مقترحات تقرير الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش رقم ٤/٢٠٥٧/١٠ تاريخ ٢٠١٥/٩/٩.

وكما يقولون: تقدمنا إلى مجلس مدينة طرطوس بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ بطلبات شراء فضلات أملاك عامة وعقارات ملاصقة لعقاراتنا لأنها تشكل معها مقاسم معدة للبناء.

وقد تمت الموافقة على البيع من مجلس مدينة طرطوس لأنه صاحب الصلاحية بالتصرف بالأملاك المنقولة وغير المنقولة العائدة ملكيتها لمدينة طرطوس.. وصدقت البيوع بقرارات من المكتب التنفيذي لمجلس محافظة طرطوس.

وباعتبار أن شراءنا الفضلات والعقارات هو عمل مدني بحت وقد تم مستكملاً لكل شروطه الموضوعية والشكلية حسب القوانين والأنظمة النافذة في حينه واستكملت البيوع بدفع الثمن ونقل الملكية من المدينة لأسمائنا في السجل العقاري وباعتبار أن التقرير التفتيشي لم يستند في حيثياته ونتائجه على أي مادة قانونية صريحة وواضحة في قوانين الجمهورية العربية السورية، وباعتبار أن العقد شريعة المتعاقدين حسب القانون المدني وأن دفع فروق أسعار مزعومة لا أساس قانونياً له على الإطلاق فالمطالبة بفروق الأسعار تكون في العقود الزمنية كعقود المقاولات والتعهدات وتطلب خلال تنفيذ التعهد أو المقاولة بسبب ارتفاع أسعار مفاجئ ولا تكون في عقود البيع على الإطلاق حيث إن السعر يحدد وقت البيع ولا يجوز تعديله بعد سنوات من نقل الملكية بداعي فروق الأسعار.

يتابعون في شكواهم الحكاية: باعتبار أن فروق الأسعار المزعومة تتعارض مع أحكام الدستور الذي صان الملكية الخاصة وحقوق المواطنين المكتسبة بالعقود التي تم تنفيذها برضى الطرفين وبتصديق جميع الجهات المختصة.. وحيث إن مجلس المدينة قد فرض المبالغ على صحيفة العقارات الخاصة بنا وهذا يصيبنا بأذى كبير على أملاكنا ومعاملاتنا العقارية والتجارية علماً بأن البعض من هذه العقارات قد بيع لأشخاص آخرين وهذا ما يسبب مشاكل اجتماعية يصعب حلها كما أن لجوءنا إلى المحاكم المدنية والإدارية يكلفنا مبالغ باهظة نتيجة تقرير التفتيش التعسفي. واستناداً لأحكام المادة /٦٣٥/ من قانون العقوبات السوري التي تنص على العقوبات الرادعة لمن يلحق ضرراً بأموال الغير، وختاماً يطالبون بتحمل مجلس مدينة طرطوس شخصياً ووظيفياً كامل المسؤوليات عن أي إجراء تعسفي يلحق الضرر بعقاراتنا وسيكون المجلس عرضة للمساءلة القضائية والجزائية والمدنية.

أخيراً: لن ندخل في حيثيات البيع وكيف تم؟ فالبيع تم وانقضى ومن يتحمل المسؤولية هو مجلس المدينة لا المواطنون الذين اشتروا، والتعامي عن هذه المشكلة لا يحلها بل يفاقمها ويزيد من أعباء المواطنين.

لا مراكز انتخابات في السفارات بالخارج وفي مخيمات اللجوء..

الشعار لـ«الوطن»: الانتخابات لن تتم إلا في مناطق سيطرة الدولة والأبواب مفتوحة للاجئين

| محمد منار حميجو

قال رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات هشام الشعار: إن إجراء العملية الانتخابية لمجلس الشعب لن يكون إلا في مناطق سيطرة الدولة، مؤكداً أنه لن تفتح مراكز انتخابية في السفارات السورية في الخارج باعتبار أن انتخابات المجلس تتم وفق دوائر انتخابية لكل محافظة وبالتالي فإنه من الصعوبة بمكان فتح مراكز خارج البلاد.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد الشعار أن باب الترشح مفتوح لكل مواطن سوري بغض النظر عن ميوله السياسية باعتبار أن هذا استحقاق دستوري لكل السوريين معلنا أن اللجنة بدأت أمس باستقبال طلبات الترشح من مختلف المحافظات متوقعاً أن يكون هناك إقبال كبير على الترشح للمجلس.

وأوضح الشعار أنه تم فتح مراكز للترشح لأبناء المناطق الساخنة في المحافظات القريبة منها ضارباً مثلاً أن أبناء الرقة يحق لهم أن يقدموا طلبات ترشحهم في محافظة حماة وفي حال تعثر عليه ذلك فإنه يحق له أن يقدم طلبه في دمشق أو أي محافظة يواجد فيها.

وأضاف الشعار: إنه في حال اضطرت اللجنة لفتح مراكز انتخابية لأبناء المناطق الساخنة لاختيار مرشحيهم في مختلف المحافظات فإن اللجنة ستقوم بهذا الإجراء إلا أنه من المبكر الحديث عن ذلك باعتبار أن المرحلة الأولى حالياً استقبال طلبات الترشح.

وأشار الشعار إلى أن هذا الإجراء جاء في إطار تسهيل العملية الانتخابية على المواطنين وفتح باب الترشح للجميع وفق قانون الانتخابات لافتاً إلى أن اللجنة ستقدم جميع الإجراءات التي ستسهل العملية الانتخابية باعتبارها استحقاقاً دستورياً كبيراً.

وفيما يتعلق باللاجئين قال الشعار: إن الأبواب مفتوحة لهم للعودة إلى البلاد للإدلاء بأصواتهم فيها ويختارون مرشحيهم مؤكداً أن سورية لن تمنع أي مواطن من ممارسة حقه الدستوري بغض النظر عن ميوله.

وقال الشعار: إنه لن يتم فتح مراكز انتخابية في مخيمات اللجوء وخاصة على حدود سورية مع دول الجوار وذلك حفاظاً على نزاهة الانتخابات ولعدم توافر سبل الأمان في تلك المناطق داعياً اللاجئين إلى ممارسة حقهم الانتخابي في دوائرهم المحددة لهم وخاصة أن اللجنة قسمت المناطق إلى دوائر انتخابية مشيراً إلى أن اللجنة نقلت العديد من الدوائر في المحافظات الساخنة إلى محافظات قريبة عليها مراعية في ذلك التوزع الجغرافي لأبناء تلك المحافظات.

ورداً على العديد من الأصوات التي اعتبرت أن إجراء الانتخابات جاء في وقت غير مناسب قال الشعار إن انتخابات مجلس الشعب هي استحقاق دستوري وإنه من الطبيعي أن يعلن عنها في وقتها المحدد وخاصة أن الظروف الحالية أصبحت مواتية لإجرائها بعد سيطرة الدولة على مناطق واسعة خلال الفترة الماضية وبالتالي فإن عدم إجراء الانتخابات في وقتها المحدد سيفتح الباب للعديد من الأشخاص لاتهام الدولة السورية بالضعف.

وأضاف الشعار: إن إجراء الانتخابات دليل على قوة الدولة وأنها قادرة على تنظيم هذا الاستحقاق الدستوري بكل نزاهة وشفافية مشيراً إلى أن اللجنة العليا ستراقب إجراء الانتخابات ولن تسمح بوقوع الأخطاء ولاسيما أن مهمة اللجنة مراقبة العملية الانتخابية من ناحية الإجراءات واستقبال الشكاوى في حال وقوعها في المراكز الانتخابية.

وأشار الشعار إلى أن أي مرشح أو ناخب يحق له أن يقدم شكوى للجنة المركزية في المحافظة ويعتبر قرارها مبرماً في القضايا الناظرة بها.

وأوضح الشعار أنه سيستخدم الحبر السري في عملية الاقتراع وذلك لمنع أي مواطن الانتخاب مرة أخرى حفاظا على سرية الانتخابات مؤكداً وجود العديد من الإجراءات التي تصون العملية الانتخابية.

وأضاف الشعار إنه يحق للمرشح أن يقدم طلب ترشحه فرداً أو عبر قائمة مؤكداً أن قانون الانتخابات سمح لكل الأحزاب المرخصة بتقديم قوائم مرشحيها وهذا يعتبر حراكاً دستورياً بالبلاد.

ورأى الشعار أن الانتخابات ستشكل فرصة لكل المواطنين لاختيار مرشحيهم بكل شفافية ونزاهة من دون أي ضغوطات تذكر عليهم، داعياً إياهم إلى ممارسة حقهم الدستوري ولاسيما أن انتخابات مجلس الشعب سيكون لها دور كبير في تحديد مستقبل البلاد.

> يحق لأبناء المناطق الساخنة الترشح في أي محافظة في حال تعثر وصوله إلى دائرته الانتخابية
> يحق للأحزاب دخول الانتخابات على شكل قوائم واستخدام الحبر السري في الاقتراع

مسودة نهائية للتشريع المائي

| الوطن

ناقش وزير الموارد المائية الدكتور كمال الشيخة المسودة النهائية لقانون التشريع المائي الجديد التي أنجزتها الوزارة وتسعى حالياً لاستصداره، وذلك في اجتماع عقد صباح أمس في مبنى الوزارة بدمشق بحضور معاوني الوزير ومدير الهيئة العامة للموارد المائية وعدد من المديرين المعنيين.

حيث أشار الوزير الشيخة أثناء الاجتماع إلى أن تعديل واستبدال القانون ٣١ لعام ٢٠٠٥ أصبح ضرورة ملحة باعتباره لا يراعي التطورات التي طرأت على الواقع المائي الحالي والتغيرات المناخية التي تستوجب تطوير التشريعات المائية، كما غفل عن معالجة وضع الآبار المخالفة وغير المرخصة التي تثقل كاهل الخزان الجوفي، مشيراً إلى أهمية تفعيل دور جمعيات مستخدمي المياه في هذا الإطار من خلال نشر الوعي بأهمية العمل الجماعي وترسيخ مبدأ التشاركية في إدارة المصادر المائية، بما يعود بالنفع على المستفيدين كافة من المياه ويحقق العدالة بينهم من جهة ويساهم في الحد من استنزاف الخزان الجوفي وظاهرة الحفر العشوائي من جهة أخرى، منوهاً بضرورة مراعاة خصوصية كل منطقة وكل مشروع والعمل على هذا الأساس.

كما أكد الشيخة ضرورة تفعيل دور الضابطة المائية في الحد من المخالفات ومنع الهدر وفي المقابل التشدد في معاقبة أي عنصر من عناصر الضابطة في حال التقصير. ومن جانب آخر دعا الشيخة إلى وجوب وضع رؤية واضحة للواقع الحالي وتقديم مقترحات وإيجاد الحلول لقمع المخالفات والحد من الحفر العشوائي والقضاء على حالات التعدي على المياه العامة والجوفية خاصة.

حماية المستهلك في الحسكة تقر بتقصيرها تجاه المواطن..!

| الحسكة - دحام السلطان

لا تزال حمى ووطيس غلاء الأسعار السياحية في الحسكة على غير العرف والعادة المألوفة لأسعار مواسم السياحة التي كانت دارجة (أيام زمان) وتعرفة حجم أرقامها (رفع) وكلامها لا يتحدث إلا (عالعريض)، والتي كانت غير آبهة بالوضع الاقتصادي والمعيشي للمواطن على عكس واقع الحال اليوم الذي أفرزته وطأة السنين الخمس الماضية التي أثقلت كاهل البلد برمتها، حيث أصبح الغلاء بحد ذاته سلعة دارجة وبات هو الشغل الشاغل والحديث الدارج اليوم بالحسكة، التي لا يزال أهلها يضربون أخماساً بأسداس ولا حلول تلوح لهم في الأفق لقطع دابر شكاواهم التي أوصلوها إلى أعلى المستويات ولكن إلى الآن لا جديد ولا وجود لجواب يشفي الغليل ليقضى حاجتهم قياساً على معطيات الواقع الذي بات لا يحتاج إلى شرح وتفصيل وتحليل وحتى استنباط للحلول أكثر من ذلك، بل أصبح واقعاً يتحدث عن نفسه من خلال أسعار القيم السلعية بكل أصنافها التي ربطها تجّار الحسكة بسعر القطع الأجنبي وأجور النقل المضاعفة التي يضيفها الناقل على التجار والذين بدورهم يضيفونها على الأسعار من تحت الطاولات..!

والحال اليوم بكل ما يتعلق بوضع الغلاء والأسعار وعملية ضبطها والمسألة الرقابية التموينية لحماية المستهلك، شرحها رئيس دائرة حماية المستهلك بالحسكة حماد علي عبد الله من خلال النقاط التي أوضحها للوطن فقال: آلية عملنا التي نتّبعها لضبط الأسعار تقوم بالاعتماد على تدقيق الفواتير بين حلقات الوساطة التجارية (جملة، نصف جملة، مفرّق)، وعلى ضوئها يحدد السعر وتحقيق هامش الربح الذي يختلف من مادة لأخرى، ومن خلال بيانات فواتير الشراء وثمنها يتم تحديد المبلغ الذي يجب أن تباع فيه للمستهلك، ودورنا يطالب الباعة والفعاليات التجارية بالإعلان عن أسعار السلع الاستهلاكية، أو بتنظيم الضبوط اللازمة في حال المخالفة بعدم الإعلان عن الأسعار وتداول الفواتير.

وفيما يتعلق بأجور النقل الإضافية على السلع فإنه أكد قائلاً: بصريح العبارة لا يوجد طرق ناظمة لذلك نتيجة لعدم وجود تسعيرة طرقية لأجور النقل من منابع الإنتاج إلى سوق التصريف.

وأضاف: لقد سجلنا على أنفسنا حالة تقصير واضحة نحو واجبنا الخدمي باتجاه المواطن، ولا ننسب لأنفسنا حالة رضا عن عملنا لممارسة الدور الرقابي وفق الأنظمة النافذة على كامل مساحة المحافظة نتيجة للظروف الراهنة، التي قيّدتنا وحددت اقتصار عملنا على مركز مدينة الحسكة فقط وبالتالي ابتعدنا عن الوصول إلى جميع الفعاليات التجارية على مستوى المدينة والمحافظة لممارسة الدور الرقابي على جميع المناطق في المحافظة والأحياء في المدينة الخارجة عن السيطرة الرسمية للدولة..!

الأمر الذي خلق صعوبة، بل استحالة التدقيق بالفواتير بين حلقات الوساطة الخارجية، ومراقبة الأسعار وجودة الإنتاج ولاسيما العمل الذي يتعلق بمراقبة رغيف الخبز في الأفران العامة والخاصة والاحتياطية التي يصل عددها إلى نحو ٢٧٠ مخبزاً، ولا نمارس الدور الرقابي من خلالها إلا على نحو ١٠ مخابز فقط لخروج الباقي عن السيطرة الرسمية للدولة كما ذكرت..!

شركة سيريتل موبايل تيليكوم تبدأ بتوزيع مبلغ من أرباح السنوات السابقة للأسهم اعتباراً من ٠٦ / آذار / ٢٠١٦

بناءً على قرار الهيئة العامة العادية لشركة سيريتل موبايل تيليكوم المنعقدة في يوم الثلاثاء الواقع في ٢٣ / شباط / ٢٠١٦

تعلن شركة سيريتل عن توزيع مبلغ من الأرباح المدورة عن السنوات السابقة على السادة المساهمين وذلك بواقع (١٢٠) ل.س لكل سهم.

لاستلام شيكات الأرباح النقدية يرجى من السادة المساهمين الكرام التوجه إلى المراكز المذكورة أدناه ابتداءً من يوم الأحد ٠٦ / آذار / ٢٠١٦ بشكل يومي من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الثالثة عصراً باستثناء يومي الجمعة والسبت وأيام العطل الرسمية.

العنوان	المركز	المدينة
دمشق	وحدة علاقات المساهمين	المالكي - غرب حديقة الجاحظ - جادة أحمد شوقي
حلب	مركز خدمات الفرقان	حلب- الفرقان
اللاذقية	مركز خدمات المرفأ	جانب مدخل المرفأ - بناء الشركة السورية للنقل البحري
طرطوس	مركز خدمات طرطوس السياحة	الكورنيش الشرقي – جانب دوار السياحة
حمص	مركز خدمات الملعب البلدي	ساحة الملعب البلدي - مقابل جامع عمر بن الخطاب
حماه	مركز خدمات العاصي	ساحة العاصي
الحسكة	مركز خدمات الحسكة	شارع فارس خوري - مقابل اتحاد نقابات العمال
القامشلي	مركز خدمات القامشلي	حي الوسطى - مقابل المشفى الوطني القديم
السويداء	مركز خدمات السويداء	شارع طارق بن زياد - مبنى مزود الانترنت

يتم تسليم شيك الأرباح بعد إبراز البطاقة الشخصية أو سجل تجاري حديث بالنسبة للأشخاص الاعتباريين بالإضافة إلى شهادة ملكية الأسهم.

للاستفسار والمراجعة يرجى زيارة موقع وحدة علاقات المساهمين الإلكتروني:
http://investorrelations.syriatel.sy

أو الاتصال على الأرقام التالية:
موبايل: ٠٩٩٣-١١٩٣٩٣، هاتف: ٠١١-٩٣٩٣، فاكس: ٠١١-٣٣٤٤٠٠٧
بريد إلكتروني: Investor-relations@syriatel.com.sy

سوريّة بكل اعتزاز
سيريتل SYRIATEL